الأمم المتحدة S/2009/119

مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام التاسع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – هذا هو التقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وهو يقدم تقييما شاملا لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/715).

٢ – خلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة العسكرية والأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حدث توتر في المنطقة مع اندلاع الأزمة في غزة. وخلال تلك الفترة، أطلق صاروخ على مرتين متتاليتين من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل، وردت إسرائيل بالقصف المدفعي. وحال الجيش اللبناني والقوة المؤقتة دون إمكانية إطلاق صاروخ ثالث. وخفت حدة التوتر خلال هذا الجزء من الفترة المشمولة بالتقرير؛ ولكن في الأيام الأخيرة تم إطلاق صاروخ ثالث. واستمرت القوة المؤقتة في إجراء الاتصالات والتنسيق بشكل وثيق مع الطرفين من خلال الآلية الثلاثية والاتصالات الثنائية.

٣ – وعلى الرغم من هذه الحوادث الخطيرة، يسرني أن أفيد بأن جميع الأطراف تواصل الإعراب عن دعمها لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتزامها بذلك. ويدل على ذلك ما اتخذه الطرفان من تدابير لتلافي مزيد من التصعيد وتهدئة الحالة التي يمكن أن تفضي إلى زعزعة الاستقرار. ولكن هذه الحوادث تبرز أيضا هشاشة حالة وقف الأعمال القتالية وضرورة اتخاذ الطرفين خطوات إضافية لحل عدد من القضايا العالقة الوارد وصفها بالتفصيل في هذا التقرير. ولا تزال هذه القضايا تقف عائقا أمام التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. ولا بد من حل هذه القضايا حتى يمكن المضي قدما نحو التوصل إلى حل دائم للحالة بين البلدين.

060309 060309 09-25324 (A)

٤ - إن تنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه القادة اللبنانيون في الدوحة في ٢ أيار/مايو ما فتئ يكفل فترة هدوء نسبي في لبنان. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي حوادث أمنية هامة في ما عدا عمليات إطلاق الصواريخ المذكورة سابقا. ووفقا للدستور، أعلن وزير الداخلية في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أن الانتخابات النيابية ستجرى يوم الأحد ٧ حزيران/يونيه. وأفضى استمرار التقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية إلى إعلان الحكومة اللبنانية يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عن اسم سفيرها لدى الجمهورية العربية السورية. وافتتحت الجمهورية العربية السورية من جانبها سفارة في بيروت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ولكنها لم تعين بعد سفيرا لدى لبنان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت الحملة الانتخابية على الحالة السياسية في إسرائيل استعدادا للانتخابات النيابية المقرر عقدها في ١٠ شباط/فبراير.

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة العمليات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥ - حافظ الطرفان عموما على احترام الخط الأزرق، في ما عدا الاستثناءات الملحوظة لإطلاق الصواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل، ورد إسرائيل عليها القصف المدفعي. واستمر الخرق اليومي للطائرات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية بدون طيار المجال الجوي اللبناني بأعداد كبيرة طيلة الفترة المشمولة بالتقرير في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على جميع هذه الانتهاكات. وواصلت الحكومة اللبنانية الاحتجاج على عمليات التحليق هذه، التي أكدت الحكومة الإسرائيلية أنها تدابير أمنية ضرورية مدعية بعدم إنفاذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٦ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اكتشف الجيش اللبناني ثمانية صواريخ في أرض زراعية في وادي حامول على بعد كيلومترين شمال شرق الناقورة (القطاع الغربي)، بعد أن أبلغ عن وجودها أحد المدنيين اللبنانيين. وقام الجيش اللبناني، بمساعدة القوة المؤقتة، بنزع فتيل الصواريخ وتفكيكها، وكانت تلك الصواريخ ملقمة وجاهزة للإطلاق باتجاه إسرائيل. وأجرى الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تحقيقا مشتركا في هذه الحادثة. وفي وقت لاحق، قامت القوة والجيش اللبناني بتفتيش مناطق محتملة لإطلاق الصواريخ وزادا من تواجدهما بشكل عام في منطقة العمليات، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق التي يمكن أن تطلق منها الصواريخ، حسب تقديرات القوة.

٧ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أطلق صاروخان عبر الخط الأزرق من منطقة تبعد ١٠٠ متر عن قرية طير حرفا (القطاع الغربي). وسقط أحد الصاروخين داخل دار للمسنين في نهاريا، بإسرائيل، أدى إلى إصابة أحد ساكنيها بجراح طفيفة، في حين سقط الآخر في غابة قرب قرية متسوفا الإسرائيلية. وقامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بإرسال أفراد على الفور إلى موقع إطلاق الصاروخين ولكنهما لم يعثرا في المناطق المحيطة بهذا الموقع على أي شخص يشتبه فيه. وبعد ١١ دقيقة من إطلاق الصاروخين، قام جيش الدفاع الإسرائيلي دون إخطار القوة المؤقتة بإطلاق أربعة صواريخ مدفعية استهدفت موقع إطلاق الصواريخ. ولم تحدث القذائف أي إصابات أو أضرار. وفور إطلاق الصاروخ، عملت جميع دوريات المناورة الموجودة التابعة للقوة المؤقتة على مدار الساعة. وعزز الجيش اللبناني قواته بنشر سريتين متخصصتين بشكل مؤقت في القطاع الغربي، وقد كانتا أساسيتين في تنفيذ الأنشطة المضطلع بها بشكل مشترك مع القوة المؤقتة في المناطق الحساسة وفي مهام الرد السريع. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أفضت عمليات الاستطلاع التي قامت بها القوة مع الجيش اللبناني إلى الكشف عن ٣٤ صاروخا وصناديق ذخيرة مخبأة في مستودعين غير مستعملين في القطاع الشرقي من منطقة عمليات القوة، بين كفر شوبا وكفر حمام.

٨ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أطلقت صواريخ باتجاه إسرائيل من القطاع الشرقي من منطقة عمليات القوة. واتصلت القوة بجيش الدفاع الإسرائيلي، الذي أبلغ القوة في بادئ الأمر بعدم سقوط أي صواريخ في إسرائيل. ولكن بعد ٣٠ دقيقة من إطلاق الصواريخ، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي أربع قذائف مدفعية على موقع انطلاق الصواريخ، وبعد نحو ٢٠ دقيقة أخرى، أطلق أربع قذائف مدفعية أخرى على منطقة تقع جنوب شرق الخيام. وفي المرتين، لم يخطر جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة باعتزامه الرد على النيران. وفي وقت لاحق، عاد جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الاتصال بالقوة المؤقتة مدعيا سقوط ثلاثة صواريخ داخل إسرائيل. ولم يبلغ أي من الطرفين عن إصابات أو أضرار. واكتشفت أفرقة تفتيش مشتركة تابعة للقوة والجيش اللبناني موقعا لإطلاق الصواريخ في منطقة بلدة الهبارية، على بعد نحو ١٤٠ مترا من مبنى مدرسة، وهو الموقع الذي أطلق منه صاروخان. وبالقرب من هذا الموقع، اكتشفت هذه الأفرقة وفككت ثلاثة صواريخ أخرى مزودة بساعة موقوتة وجاهزة للإطلاق باتجاه إسرائيل، فضلا عن صاعقات كانت قد جهزت لتدمير الموقع بعد إطلاق الصواريخ. واكتشفت القوة والجيش اللبناني أيضا أجزاء من صاروخين سقطا في المنطقة الواقعة جنوب شرق الخيام، ضمن الأراضي اللبنانية؛ فالجولة الثانية من قذائف المدفعية الإسرائيلية كانت قد استهدفت هذا الموقع. وعلى أساس الأدلة والمعلومات التي أتاحها الطرفان للقوة المؤقتة حتى الآن، أشارت التحقيقات إلى إطلاق صاروخين باتجاه إسرائيل

غير أنهما سقطا ضمن الأراضي اللبنانية. وأغلب الظن أنه لم يجر إطلاق صواريخ أخرى هذه المرة و لم تسقط صواريخ، عبر الخط الأزرق، داخل إسرائيل.

٩ - وبعد إطلاق الصواريخ في ١٤ كانون الثاني/يناير، زادت القوة المؤقتة تعزيز قدرتها التنفيذية في منطقة العمليات عبر الاستعانة بوحدات تعزيزية للقيام بدوريات وكذلك عبر الحدّ من تناوب الأفراد. وفي الوقت نفسه، نشر الجيش اللبناني بصورة مؤقتة سرية متخصصة ثالثة في مرجعيون. وفي النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير، نشرت قيادة الجيش اللبناني اللواء السابع في المنطقة الواقعة بين البابلية وصور، أي إلى الجنوب والشمال من نهر الليطاني، مما زاد عدد أفراد الجيش اللبناني في منطقة العمليات إلى نحو ٥٠٠ ٥ فرد. وتتركز أنشطة اللواء في مراقبة الطرق المؤدية إلى داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة وخارجها في القطاع الغربي. وقد أتاح هذا الانتشار لعناصر اللوائين السادس والحادي عشر تعديل انتشارهما وتحسين تغطيتهما للمنطقة، كما أتاح زيادة العدد الإجمالي للعمليات التي يضطلع بها الجيش اللبناني. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، نُقلت سرايا الجيش اللبناني المتخصصة الثلاث إلى خارج منطقة العمليات.

١٠ - وفي ٤ شباط/فبراير، أثناء عملية تفتيش في وادي حامول، حيث عُثر على الصواريخ الثمانية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، اكتشفت دورية تابعة للقوة المؤقتة وجود خمسة صواريخ لا تزال في أغلفتها وقد وُضعت في كومة صغيرة على الأرض مخبأة بين الشجيرات، على مسافة خمسة كيلومترات تقريباً شمال شرق الناقورة. وعثرت الدورية بالقرب من الصواريخ على حزمة من الأسلاك الكهربائية وبعض العصي الخشبية التي كان يمكن استخدامها كمنصات يدوية. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت بعض الأسلاك الكهربائية في كيس فوق الصواريخ.

١١ - وفي ٢١ شباط/فبراير، أُطلقَ باتجاه إسرائيل صاروخان من منطقة جنوب مدينة صور. وعلى الفور، اتصلت القوة المؤقتة بجيش الدفاع الإسرائيلي، الذي أكد لاحقا أن أحد الصواريخ سقط في إسرائيل، في قرية معليا، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص بجروح طفيفة وتسبب في وقوع بعض الأضرار. وفي هذه الحادثة، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ المؤقتة أنه سيطلق قذائف مدفعية باتجاه موقع الإطلاق، وقام على الفور بإطلاق ثماني قذائف باتجاه موقعين. وأجرت القوة المؤقتة والجيش اللبناني تحقيقاً مشتركاً في الحادث كشف عن وجود موقع إطلاق الصواريخ في أحد بساتين الموز، على مسافة نحو سبعة كيلومترات جنوب مدينة صور، كما كشف عن مكان سقوط الصاروخ الثاني قرب قرية علما الشعب، على مسافة خمسة كيلومترات تقريباً شرق الناقورة.

١٢ - وطوال هذه الفترة، كان قائد القوة المؤقتة على اتصال مستمر مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، وحثّ الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون تصعيد الوضع المتوتر أصلا. وكرر الطرفان التأكيد على التزامهما المستمر باتفاق وقف الأعمال القتالية، وبالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما عمل كبار ممثلي الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على نحو وثيق مع قائد القوة لاحتواء الوضع والحفاظ على وقف الأعمال القتالية. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد قائد القوة أيضاً اجتماعاً ثلاثياً في ١٦ كانون الثاني/يناير.

١٣ - ولم يجرِ بعد الكشف عن هوية مرتكبي هذه الهجمات الصاروخية، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها. وقد باشرت السلطات اللبنانية المختصة التحقيق فيها من أجل الكشف عن هوية الجناة وإلقاء القبض عليهم.

١٤ - ولم تسفر التحقيقات في الهجمتين الصاروخيتين اللتين نُفِّذتا ضد إسرائيل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن أي معلومات جديدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المهم أن تواصل السلطات اللبنانية بذل الجهود للكشف عن هوية الجناة وتقديمهم للعدالة.

١٥ - ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل جزءاً من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها واقعة إلى الشمال من الخط الأزرق، مما يمثّل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكما أشرتُ في تقريري الأخير، أبلغت الحكومة اللبنانية قائد القوة المؤقتة باستعدادها قبول مقترح القوة الذي يرمي إلى تسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة، شرط أن توافق حكومة إسرائيل على المقترح في غضون ثلاثة أشهر، وأن يُحدّد موعد للانسحاب الإسرائيلي المفترض. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغتني وزيرة الخارجية الإسرائيلية تزيبي ليفني، في اتصال هاتفي، باستعداد إسرائيل بدء مناقشات لاستيضاح عناصر مقترح القوة المؤقتة. غير أنه لم يجر تحديد موعد للانسحاب الإسرائيلي المفترض. وبعد ذلك، تحدثتُ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ومع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، وكذلك مع كبار القادة الآخرين من الطرفين بشأن هذا المقترح، وكررتُ تأكيد الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سريع لهذه المسألة. وقد أعربت إسرائيل عن استعدادها الدخول في مناقشات حول هذا المقترح الذي من شأنه أن يعالج أيضا الجوانب القانونية والإنسانية المتصلة بمسألة المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون على أراض أجنبية، كما عيّنَت إسرائيل وزارة الخارجية لتكون الجهة المحاورة الرئيسية في هذه المحادثات. واتصل المنسق الخاص لشؤون لبنان وقائد القوة المؤقتة على التوالي بالسلطات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، لاستجلاء الموقف الإسرائيلي بشأن هذا الاقتراح. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩،

اجتمع المنسق الخاص وقائد القوة مع وفد برئاسة الممثل الذي عينته وزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى جانب ممثل عن جيش الدفاع الإسرائيلي، لبحث الخطوات التالية. وجرى الاجتماع في جو بناء، حيث أعربت إسرائيل عن استعدادها الدخول في مناقشات بشأن الجوانب التقنية المقترح للقوة المؤقتة.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وقعت عدة حوادث وانتهاكات للخط الأزرق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، انتهك ثمانية جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق بحوالي ٧٠ مترا بالقرب من موقع الأمم المتحدة 34-4 في القطاع الشرقي. وبدا الانتهاك غير مقصود، وربما حصل نتيجة استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي نظاما جيوديسيا مختلفا. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي اثنين من المدنيين اللبنانيين قرب بليدا (القطاع الشرقي)، بينما كانا يعملان في حقلهما. وأُصيب أحد الرجلين بجراح بعد أن عضّه كلب استخدمه جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء عملية الاعتقال. وكشف التحقيق عن أن المدنيين اللبنانيين انتهكا دون قصد الخط الأزرق، الذي يمر في حقلهما. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، خلال مظاهرة في منطقة بلدة شبعا بالقرب من موقع الأمم المتحدة 4-7C (القطاع الشرقي)، انتهك بعض المتظاهرين الخط الأزرق ووضعوا أعلاماً على السياج التقني الإسرائيلي. وقامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني على الفور بنشر قواتهما في المنطقة للحيلولة دون وقوع المزيد من الانتهاكات. وفي وقت لاحق، رفعت القوة المؤقتة الأعلام وسلمتها إلى الجيش اللبناني. وفي ٣ شباط/فبراير، شارك مدنيون لبنانيون وإسرائيليون في عملية لتهريب المخدرات عبر الخط الأزرق في منطقة بلدة رميش. وألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على مدني إسرائيلي في حوزته ٢٠ كيلوغراما من الهيروين، في حين عثرت القوة على ثلاثة مدنيين لبنانيين في حوزتهم ٥٥ كيلوغراماً من الهيروين مختبئين في المنطقة نفسها على الجانب اللبناني من الخط الأزرق، وسلمتهم إلى الجيش اللبناني. وحصل أيضا عدد من الانتهاكات البرية الطفيفة من جانب رعاة عبروا الخط الأزرق مع مواشيهم. وتزيد هذه الحوادث التأكيد على أهمية الإسراع في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق.

١٧ - سجل تقدم مطرد على صعيد المشروع الرائد الرامي إلى وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق. ووافق الطرفان على مد الخط لمسافة إضافية بحيث يصل طوله إلى ١٦ كيلومترا. وجرى الاتفاق على ما مجموعه ٣٠ نقطة: وضعت حتى الآن علامات في ٩ نقاط منها في شكل براميل زرقاء تمثل الخط الأزرق، وما زالت ٧ نقاط أخرى قيد البناء، كما سيقوم الطرفان بإجراء المقاييس المتعلقة بـ ١٤ نقطة أخرى. ووافق الطرفان أيضا على أنه يجوز للقوة المؤقتة أن تضع العلامات بمفردها في ما يتعلق بالنقاط موضع الخلاف،

على أن يكون ذلك على أساس كل حالة على حدة. وسوف توضع في تلك النقاط علامات مميزة معدنية.

١٨ - وقبل اكتشاف الصواريخ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أبقت القوة المؤقتة والجيش اللبناني على منشآتهما الخاصة في مواقعها وواصلا عملياتهما اليومية على المستويات التي ورد تفصيلها في تقريري الأخير، بما في ذلك الدوريات الإضافية التي سيّرتها القوة المؤقتة بصورة مستقلة للتعويض عن خفض عدد أفراد الجيش اللبناني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أي نشر ثلاثة ألوية بدلا من أربعة. وكما أشير إليه من قبل، واصلت القوة والجيش عملهما في ٦ نقاط تفتيش مشتركة على نهر الليطاني ونقطتي تفتيش في مواقع تختار بصورة عشوائية في منطقة العمليات، علاوة على أربع دوريات راجلة منسقة على طول الخط الأزرق. وواصلت القوة والجيش إجراء سبع عمليات خلال كل ٢٤ ساعة، نهارا وليلا، للحيلولة دون إطلاق الصواريخ، وخلال تلك العمليات تقوم القوات بدوريات بالعربات وعلى الأقدام في منطقة مختارة، وتنتقي مواقع مؤقتة للمراقبة، وتقيم نقاط تفتيش توقف عندها العربات والأشخاص المتجولين في المنطقة وتقوم بتفتيشهم. وعلى الرغم من انخفاض حدة التوتر في منطقة العمليات خلال النصف الأخير من كانون الثاني/يناير، حافظت القوة المؤقتة والجيش اللبناني على وتيرة متصاعدة للعمليات وعلى مستوى مرتفع من الأنشطة المشتركة التي تركزت على إجراء عمليات تفتيش لمناطق محددة اعتبرت مواقع محتملة لإطلاق الصواريخ. وتأكدت الحاجة إلى تعزيز القوة المؤقتة بوحدات مناورة إضافية على مستوى السرية خلال هذه الفترة، التي اضطرت فيها القوة إلى زيادة عدد أفرادها في الميدان بالاستعانة بوحدات تمكينية. وتبذل الجهود حاليا لنشر هذه الوحدات في وقت قريب.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت عمليات التدريب المشتركة الرامية إلى تعزيز القدرة التنفيذية للقوة والجيش اللبناني. وتواصلت أنشطة التدريب التي شاركت فيها فرقة العمل البحرية التابعة للقوة والبحرية اللبنانية بوتيرة سريعة، وشملت تمارين امتدت لعدة أيام. ولا يزال الدعم المادي والفني في الأجل المتوسط والأجل الطويل عاملا أساسيا لتمكين البحرية اللبنانية من الاضطلاع تدريجيا بمسؤولياتها على صعيد مراقبة السواحل والحدود البحرية.

٢٠ - وقد تمتعت القوة المؤقتة بحرية مطلقة في الحركة عموما، في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وأبدى السكان المحليون بمجملهم الدعم لأنشطة القوة، بما في ذلك خلال فترة تصاعد التوتر، عندما زادت القوة في تواجدها بصورة ملموسة في معظم المناطق، وكثفت أنشطتها. وقد قام المدنيون المحليون باعتراض دوريات القوة مؤقتا في مناسبات قليلة.

وكانت الحوادث قصيرة وتمت تسويتها في وقتها بالتعاون مع الجيش اللبناني، كما تم تبديد كل سوء تفاهم مع السلطات المحلية. وفي حالات قليلة أيضا، قام المدنيون، وكانوا غالبا من الأطفال والشباب، برشق دوريات القوة بالحجارة. وخلال دورية مشتركة قامت بها القوة والجيش اللبناني في ١٦ كانون الثاني/يناير، في المناطق المتاخمة لمجدل سلم (القطاع الغربي)، حيث عُثر على ملجأ خاو تحت الأرض، حدث اشتباك بين السكان المحليين والدوريتين، وقاموا برشقهما بالحجارة احتجاجا على اقتحامهما ملكية خاصة، ما أسفر عن إصابة عربتين من عربات القوة بأضرار. وفي أعقاب ذلك، عُقد اجتماع بين القوة والسلطات المحلية ساده جو إيجابي. وجرى بعد ذلك ردم الملجأ. وفي بعض الأحيان، قام مدنيون غير مسلحين في مناطق مختلفة بمراقبة عمليات القوة عن كثب.

٢١ - وبقي تصرف السكان المحليين مع القوة المؤقتة إيجابيا بصورة عامة. وأدت عناصر التوعية التابعة للقوة دورا جوهريا خلال فترة تصاعد التوتر، إثر حادثي إطلاق الصواريخ ورد جيش الدفاع الإسرائيلي عليهما بإطلاق النار، إذ أقامت حوارا مع السكان المحليين، وأسهمت بالتالي في تخفيف حدة التوتر. كما كان لأنشطة التوعية دور أساسي أيضا في ضمان تفهم السكان ودعمهم للعمليات العسكرية والأمنية المكثفة التي قامت بها القوة المؤقتة والجيش اللبناني. وشكل العمل في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية وبناء مزيد من الثقة في القوة وولايتها بين صفوف السكان المحليين عنصرا أساسيا في الأنشطة التي يؤديها عنصرا الشؤون المدنية والتعاون المدني - العسكري التابعان للقوة. وواصل هذان العنصران تنفيذ مشاريع سريعة الأثر ممولة من ميزانية القوة، وتركز على توفير الدعم لبناء البُنى التحتية الأساسية وبناء القدرات، إضافة إلى مشاريع أخرى تمولها البلدان المساهمة بقوات.

٢٢ - ويمثل ضمان خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من الأفراد المسلحين والأصول العسكرية أو الأسلحة غير المأذون بها، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مسعى طويل الأجل. وتبيّن الهجمات الصاروخية وما عثر عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن منطقة العمليات ما زالت تحتوي على أسلحة وعلى عناصر مسلحة معادية تقف على أهبة الاستعداد لاستخدامها. وهذا ما يحتم على الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تكثيف جهودهما المشتركة لمنع التهريب المحتمل للأسلحة عبر نهر الليطاني، والكشف عن جميع الأسلحة والمعدات المتصلة بها التي قد لا تزال موجودة في المنطقة وإزالتها، والتحقق من عدم وجود أي عناصر مسلحة في المنطقة. وغداة الحوادث الأخيرة، اتفقت قيادتا الجيش اللبناني والقوة المؤقتة على مضاعفة جهودهما لتوسيع نطاق التعاون والأنشطة المشتركة بينهما في هذا الصدد.

٢٣ - وقد أسفر ما قامت به القوة والجيش من أنشطة منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عن اكتشاف مواقع مهجورة للعناصر المسلحة، وملجأ واحد، وأربعة كهوف. وكما كان الحال بالنسبة للاكتشافات السابقة، لم يعثر في المرافق على ما يدل على استخدامها مؤخرا، وتبين أنها تعود إلى فترة حرب عام ٢٠٠٦ أو ما قبل. وقد دمر الجيش اللبناني الصواريخ التي عُثر عليها في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر و ٩ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير. وقامت القوة المؤقتة بعمليات تفتيش دورية لمواقع تابعة لعناصر مسلحة، كانت موجودة سابقا في منطقة العمليات، وشملت ملاجئ وكهوف، لكنها لم تعثر على ما يشير إلى إعادة استعمالها أو على أي دليل على وجود بُنى عسكرية تحتية جديدة في منطقة العمليات.

٢٤ - وفيما يتعلق بالصواريخ التي تم إطلاقها واكتشافها مؤخرا، واستنادا إلى جميع الأدلة المتاحة، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ليست في وضع يمكّنها من تحديد ما إذا كانت الصواريخ كانت موجودة بالفعل في منطقة العمليات الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق أو تم تهريبها إلى المنطقة قبل شن الهجمات. وتواصل القوة المؤقتة والجيش اللبناني تحسين عمليات الرصد والمراقبة على طول نهر الليطاني، وكذلك في جميع أنحاء منطقة العمليات.

٢٥ - وفي مرات عديدة، صادفت القوة المؤقتة والجيش اللبناني مدنيين يحملون بنادق صيد. وفي كل مرة، تصرف الجيش اللبناني وفقا للحظر المفروض على الصيد وعلى حمل السلاح في منطقة العمليات، وألقي القبض على عدد من الصيادين. وحققت القوة على الفور في جميع الحوادث المزعومة المتعلقة بإطلاق النار في منطقة عملياتها.

٢٦ - وتفيد حكومة إسرائيل بأن حزب الله يواصل تعزيز وجوده وقدراته على المستوى العسكري، بشكل رئيسي إلى الشمال من نهر الليطاني، ولكن أيضا في منطقة عمليات القوة، مستخدما بشكل خاص المساكن الخاصة في المناطق الحضرية. وزعمت الحكومة الإسرائيلية أيضا أن حزب الله أجرى مناورات في منطقتي شمال وجنوب نهر الليطاني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ولم تلحظ القوة أي نشاط في منطقة عملياتها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ يثبت صحة هذا الادعاء. كما تشير السلطات الإسرائيلية إلى الهجمات الصاروخية الأخيرة كدليل على وجود عناصر مسلحة وأسلحة غير قانونية في منطقة عمليات القوة، التي تستخدم في أنشطة عدائية ضد إسرائيل. وكما وصفت في تقاريري السابقة، تقوم القوة بالتعاون مع الجيش اللبناني بالتحقيق على الفور في أي ادعاءات تتعلق بالوجود غير القانوني لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها في حال تلقيها معلومات محددة. وتسيّر القوة دوريات في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك في المناطق

الحضرية، وتقوم بأنشطة المراقبة والرصد، وخاصة عند نقاط الدخول والمناطق المشتبه فيها، ولا تزال عازمة على اللجوء إلى استخدام كل الوسائل اللازمة المشمولة بولايتها. إلا أنه وفقا لولايتها، لا تستطيع القوة القيام بأعمال تفتيش في المنازل والممتلكات الخاصة، ما لم يكن هناك دليل موثوق عن وجود انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نشاط معاد يشكل تهديدا وشيكا انطلاقا من تلك المنطقة المحددة. وقد أكدت قيادة الجيش اللبناني أنها ستحقق في أي ادعاءات وستتصرف فورا في حال توفر أدلة عن وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة.

٢٧ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنفيذ عمليات الحظر البحري على طول الساحل اللبناني لمنع دخول الأسلحة غير المأذون بها وما يتصل بها من عتاد، فضلا عن تدريب البحرية اللبنانية. ومنذ بداية مهمة فرقة العمل البحرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أوقفت الفرقة وفتشت أكثر من ٩٨٠ ٢١ سفينة في منطقة عملياتها. ومنذ تقريري الأخير، أجريت ٥٥ عملية تفتيش أخرى للسفن التي اشتبه فيها، مما رفع العدد الإجمالي لهذه العمليات إلى ٢٤٠ عملية منذ إنشاء فرقة العمل البحرية. وقامت البحرية اللبنانية والجمارك اللبنانية بتفتيش السفن للتحقق من عدم وجود أسلحة أو مواد ذات صلة غير مأذون بها على متنها وسمحت لها جميعها بالعبور. وفي كانون الثاني/يناير، تولت البحرية اللبنانية مسؤولية توقيف السفن المقتربة من مرفأ بيروت، في حين اضطلعت فرقة العمل البحرية بدور الرصد في ذلك القطاع من منطقة العمليات البحرية.

٢٨ - وواصلت زوارق الدوريات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في جنوب خط الطفافات إلقاء عبوات ناسفة بشكل منتظم أو إطلاق طلقات تحذيرية على قوارب الصيد اللبنانية القريبة من الخط. وخلال الشهرين الماضيين، أفادت القوة أيضا بتزايد استخدام كاشفات ضوئية في المياه الإقليمية اللبنانية. وفي حين ليست لدى القوة ولاية تخولها مراقبة خط الطفافات الذي وضعته إسرائيل، فمن شأن هذه الحوادث أن تزيد من حدة التوتر بين الطرفين.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٩ - لا تزال الاجتماعات الثلاثية التي يرأسها قائد القوة مع كبار ممثلي الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، تشكل أداة لا غنى عنها لمعالجة المسائل الهامة المتعلقة بالأمن والعمليات العسكرية، فضلا عن كونها آلية أساسية لبناء الثقة بين الطرفين ومنع أي احتمال للتصعيد. واجتمع الطرفان بعد أيام من حادثتي الصواريخ في ٨ و ١٤ كانون الثاني/يناير،

في حين كانت التحقيقات لا تزال جارية، مما يؤكد التزامهما بهذه الآلية وبأهميتها في معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٠ - وللمرة الأولى منذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، زار الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، مقر القوة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكان يرافقه وزير الدفاع إلياس المر، وقائد الجيش اللبناني العماد جان قهوجي، ومدير الأمن العام اللواء وفيق جزيني، وأظهرت الزيارة التزاما قويا من الدولة اللبنانية بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبأهمية الشراكة القائمة بين القوة والجيش اللبناني. واستمر الحوار الاستراتيجي بين القوة والقيادة العليا للجيش بشكل منتظم، وركز على المضي في تعزيز تنفيذ الأنشطة العسكرية وتنسيقها بين القوة والجيش في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعقد الاجتماع الأخير في ١٥ كانون الثاني/يناير وركز على مواءمة الإجراءات وتنسيق الأنشطة المشتركة للقوة المؤقتة والجيش اللبناني، وخاصة في ضوء قيامهما مؤخرا بتكثيف عملياتهما. إن عودة اللواء الرابع التابع للجيش اللبناني إلى جنوب لبنان مكن الجيش من مواكبة انتشار قواته إلى حد كبير مع انتشار الكتائب التابعة للقوة، مما سهل تنسيق الأنشطة المشتركة وتنفيذها. ويتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على تحسين الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالأنشطة المشتركة بين القوتين.

٣١ - وظلت عملية التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي والاتصال به تجري بصورة سلسلة وفعالة. واتخذت التدابير من أجل كفالة تعزيز الاتصال والتنسيق في مجال الأنشطة البحرية ودرء حالات سوء التفاهم في المياه الدولية لمنطقة العمليات البحرية للقوة المؤقتة. وحافظ قائد القوة على علاقات وثيقة ومثمرة مع نظرائه في جيش الدفاع الإسرائيلي، وكذلك مع غيرهم من كبار المسؤولين الإسرائيليين. ولدى القوة فريق اتصال مؤلف من ضابطين في مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في زيفات. وحسب ما ورد في تقارير سابقة، وافقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء مكتب للقوة في تل أبيب في شباط/فبراير ٢٠٠٧. ومنذ صدور تقريري الأخير، لم يحرز أي تقدّم في ما يتعلق بإنشاء هذا المكتب. وقد أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة شفويا بأنه لا يرى ما يدعو لإنشاء هذا المكتب بما أن القوة، في نظره، وبخاصة قائدها، أقامت بالفعل اتصالات كافية على المستوى الاستراتيجي مع جميع المحاورين الإسرائيليين المعنيين وهذه الاتصالات لا تزال مستمرة. وستواصل القوة السعي إلى إنشاء مكتب في تل أبيب، كما جرى الاتفاق مع حكومة إسرائيل، لأن هذا المكتب سوف يعزز المستوى الحالي من الاتصالات ويتيح حوارا على المستوى الاستراتيجي مع جيش الدفاع الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالقوة.

جيم – نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٢ – كما أشرت في تقاريري السابقة، لا تزال لدى حزب الله قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن القدرة العسكرية للدولة اللبنانية، وذلك في انتهاك مباشر للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا تزال هذه القدرة العسكرية تشكل تحديا خطرا لقدرة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها بالكامل على أراضيها. وكما ذكرت في وقت سابق، ما زلت أرى أن نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة ينبغي أن يتم من خلال عملية سياسية يتولى زمامها اللبنانيون، بحيث لا تكون هناك في لبنان أسلحة وسلطة غير أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها.

٣٣ – وترأس رئيس الجمهورية جلستين إضافيتين للحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأسفرت الجلسة الأخيرة عن جملة أمور منها اتفاق لتشكيل فريق من الخبراء مكلف بإيجاز الجوانب المشتركة للمقترحات التي قدمها المشاركون حتى الآن بشأن استراتيجية الدفاع الوطنية، ليصار إلى إدراجها في نص واحد يقدم إلى طاولة الحوار. واتفق المشاركون أيضا على مواصلة الجهود لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر الحوار الوطني عام ٢٠٠٦، والتي دعت إلى نزع السلاح الفلسطيني خارج مخيمات اللاجئين في غضون ستة أشهر. ومن المقرر أن تعقد الجلسة القادمة للحوار الوطني في ٢ آذار/مارس.

٣٤ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، وردت أنباء تفيد بقيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة بتعزيز قواتها إلى حد كبير في المعسكرات التابعة لهما في جنوب بيروت وعلى طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الأنباء مأخذ الجد ولكنها لا تملك الوسائل للتحقق من هذه المعلومات بصورة مستقلة.

٣٥ – وتبقى الحالة الأمنية داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هشة. وتبقى المخاوف من أن تفضي المنازعات القائمة بين الجماعات الفلسطينية، إلى جانب الظروف الصعبة التي تسود داخل المخيمات، إلى تعزيز الجماعات المتشددة الناشطة داخل المخيمات. وحسب ما ورد في تقارير الحكومة اللبنانية، تسعى حركة حماس إلى تعزيز عناصرها وإعادة تجميعهم في مخيمات اللاجئين. وعلى الرغم من استمرار القلق بسبب كثرة الحوادث الأمنية داخل مخيمات اللاجئين، تزايد أيضاً التعاون بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية بشأن أمن المخيمات.

دال – حظر توريد الأسلحة

٣٦ – في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، طالب مجلس الأمن حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها. وقرر المجلس كذلك أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، ببيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد.

٣٧ – وقامت الحكومة، واضعة في اعتبارها التوصيات التي أصدرها الفريق المستقل الثاني لتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، باتخاذ قرار في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قررت فيه ما يلي: (أ) إعادة تأكيد التزام لبنان بمراقبة حدوده البرية والبحرية والجوية؛ (ب) وتوسيع نطاق تطبيق النموذج المعتمد في القوة المشتركة لمراقبة الحدود للحدود الشمالية ليشمل قسما إضافيا من الحدود الشرقية؛ (ج) وتشكيل لجنة توجيهية معنية بمراقبة الحدود برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الدفاع، والأشغال العامة، والخارجية والمغتربين، والمالية، والداخلية مكلفة بمهمة إصدار التوصيات اللازمة في ما يتعلق بمراقبة الحدود؛ (د) والطلب بأن يبقى شركاؤها الدوليون على اطلاع على التقدم المحرز في هذه المسألة.

٣٨ – وقد كلفت لجنة تُعنى بالحدود، بقيادة الجيش اللبناني ومشاركة قوى الأمن الداخلي والجمارك والأمن العام، بوضع مقترح عملي لتنفيذ قرار الحكومة بتطبيق النموذج المعتمد في القوة المشتركة لمراقبة الحدود. وقد انتهت لجنة الحدود من وضع مشروع خطة للتنفيذ سوف تقدم إلى رؤساء الوكالات الأمنية الأربع وإلى اللجنة التوجيهية الوزارية. ويتوخى من هذه الخطة تطبيق النموذج المعتمد في القوة المشتركة لمراقبة الحدود على ٨٢ كيلومتراً إضافياً في القسم الشمالي من الحدود الشرقية. وحالما تحصل هذه الخطة على موافقة اللجنة التوجيهية، ستقدم إلى الجهات المانحة الأساسية المشاركة في برامج مراقبة الحدود لتلقي تعليقاتها. وإذا توافر التمويل للمعدات ولاستقدام الموظفين والتدريب، قد يطبق النموذج في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وقد يلي ذلك في الوقت المناسب تطبيق هذا النموذج على نطاق أوسع على طول الحدود الشرقية.

٣٩ – وبموازاة ذلك، أحرز تقدم في ما يتعلق بعمل القوة المشتركة لمراقبة الحدود التي تعمل حالياً على طول ٩٠ كيلومتراً من الحدود البرية في الشمال. وقد شهد التعاون بين الوكالات الأمنية الأربع المشاركة في القوة المشتركة لمراقبة الحدود تحسناً تدريجياً. ولم يبلغ عن مصادرة

أي أسلحة أو معدات عسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وفقت القوة إلى حدٍ ما في منع تهريب السلع التجارية.

٤٠ - وأعلمت السلطات العسكرية في لبنان المنسق الخاص لشؤون لبنان بأن عملية نشر القوات السورية على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لا تزال مستمرة. وكررت السلطات السورية تأكيد وجهة نظرها للمنسق الخاص بأن الغرض من هذا الانتشار هو وقف التهريب والتخريب، وأشارت إلى أن الانتشار هو أحد النتائج المباشرة التي تمخض عنها اجتماع القمة بين رئيسي البلدين في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٤١ - ولم يبلَّغ عن أي حوادث مؤكدة لعمليات تهريب أسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل الحكومة الإسرائيلية الإبلاغ عن وقوع انتهاكات هامة لحظر توريد الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية. وقد جرى التأكيد على تلك المزاعم أمام المنسق الخاص في اجتماعات عقدها في ٩ شباط/فبراير مع مسؤولين إسرائيليين كبار. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، إلا أنها ليست في مركز يسمح لها بالتحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل. وقد نفى مسؤولون سوريون، أثناء اجتماعات مع المنسق الخاص في دمشق في ١١ شباط/فبراير، أي علاقة للجمهورية العربية السورية بالانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة.

٤٢ - وكما ورد في التقارير السابقة بشأن تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن وجود معسكرات تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة على طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية لا يزال يشكل تحدياً خطيراً لعملية مراقبة الحدود المشتركة بين البلدين. وفي هذا الصدد، لا تزال هناك ضرورة لتعزيز التعاون بين لبنان والجمهورية العربية السورية من أجل تحسين إدارة حدودهما المشتركة. ولا أزال أهيب بلبنان والجمهورية العربية السورية معالجة هذه الحالة الشاذة الخطيرة بطريقة تكفل بسط لبنان سيطرته التامة على أراضيه، بما في ذلك جميع حدوده.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٣ - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نقل مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام - جنوب لبنان المسؤولية الأساسية عن تنسيق عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية إلى الجيش اللبناني ممثلا في المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونتج عن هذا النقل تقسيم الهيكل المشترك لمركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام لجنوب لبنان إلى عنصريه المكونين: الجيش اللبناني ومركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وسيواصل عنصر الجيش اللبناني عمله في إطار المركز الإقليمي اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام في النبطية، في حين سينحصر عمل موظفي الأمم المتحدة في دعم تجهيزات القوة المؤقتة الخاصة بإزالة الألغام وإبطال الذخائر المتفجرة، والقيام بوظيفة الاتصال بين المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام والقوة المؤقتة.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تحديد ثلاثة مواقع إضافية قُصفت بالقنابل العنقودية، ليصبح مجموع المواقع المسجلة حتى تاريخه ١ ٠٦١ موقعاً. وتبقى المساحة التقديرية للمنطقة الملوثة ٤٨,١ مليون متر مربع، حسبما جرى تحديدها أثناء عملية إعادة تقييم العمليات في صيف عام ٢٠٠٨. وحتى تاريخه، قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، والمركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام - اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير - بتنسيق عمليات إزالة الألغام في ٤٣ مليون متر مربع في المناطق الملوثة من خلال جهد جماعي شارك فيه الجيش اللبناني والقوة ومنظمات دولية معنية بإزالة الألغام. ومنذ انتهاء نزاع عام ٢٠٠٦، تم تحديد مواقع ما مجموعه ٧٣٣ ١٥٤ ذخيرة عنقودية وتدميرها.

٤٥ - وأدى تعزيز وجود القوة في مجال العمليات، منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى زيادة كبيرة في عدد الذخائر غير المنفجرة المكتشفة. فقد اكتشفت القوة وأزالت ما مجموعه ١٢٢ من قذائف الهاون والمدفعية والألغام وغيرها في مختلف أنحاء منطقة العمليات.

٤٦ - ومنذ التقرير السابق، أدت حوادث متعلقة بذخائر غير منفجرة، بما فيها ذخائر عنقودية، إلى جرح أربعة مدنيين، ليصل مجموع المدنيين الذين قتلوا وأصيبوا منذ انتهاء النزاع إلى ٢٧ قتيلاً و ٢٣٨ مصابا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حادثتان خلال عمليات تطهير الأراضي أدتا إلى إصابة اثنين من عمال إزالة الألغام، ليصبح مجموع الخسائر الناجمة عن أنشطة تطهير الأراضي ٥٧، منهم ١٤ قتيلاً و ٤٣ مصاباً.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٩، تقدر مساحة الأراضي التي لا يزال يتعين تطهيرها بـ ١٢ مليون متر مربع. ونصف هذه المساحة لم تنفذ فيها أي أعمال تطهير؛ في حين أن النصف الآخر خضع لعمليات تطهير سطحية، لكنه يحتاج إلى عمليات تطهير في الذخائر المغمورة. ونظراً لنقص التمويل، فإن خمس منظمات فقط من أصل المنظمات السبع التي كانت تعمل في مجال إزالة الألغام في ٢٠٠٨ ستواصل عملها في ٢٠٠٩. ويهدد هذا التناقص في قدرات تطهير الأراضي بإيقاف زخم هذه العمليات التي أدت حتى تاريخه إلى انخفاض متواصل في نسبة الإصابات بين المدنيين وإلى إنقاذ حياة العديد منهم.

٤٨ - ومنذ تقريري السابق المقدم إلى مجلس الأمن، لم يحرز أي تقدم في الحصول من إسرائيل على البيانات الفنية المتعلقة بعدد الذخائر التي استخدمتها أثناء نزاع عام ٢٠٠٦ وبنوعها ومواقعها. وفي ظل عدم توفر تلك البيانات، يظل مستوى التلوث غير مؤكد. وتواصلت جهود الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر على السواء للحصول على البيانات الفنية المتعلقة بالذخائر العنقودية التي استخدمت في النزاع. وقد أكد مسؤولون في جيش الدفاع الإسرائيلي للمنسق الخاص أثناء اجتماعات عقدها معهم في تل أبيب في ٩ شباط/فبراير، أن الأعمال الفنية المتعلقة بتلك البيانات قد أنجزت وأنهم بانتظار الحصول على موافقة الجهات السياسية لنقلها إلى القوة المؤقتة.

واو - ترسيم الحدود

٤٩ - سعياً إلى تنفيذ الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الداعيتين إلى ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، واصلت ودعوت حكومتي البلدين للتوصل إلى اتفاق بشأن حدودهما المشتركة.

٥٠ - وفي تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، رحبت بالاتفاق الذي توصل إليه لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن إعادة تفعيل اللجنة اللبنانية - السورية المكلفة بترسيم الحدود المشتركة بين البلدين. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس سليمان مرسوماً رئاسياً عين بموجبه أعضاء اللجنة المشتركة من الجانب اللبناني. وأرسلت الحكومة اللبنانية رسالة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية تفيد بتشكيل وفدها إلى لجنة الحدود المشتركة لتمكين اللجنة في الاجتماع. وحتى تاريخه، لم تتلق الحكومة أي رد على رسالتها. إلا أن السلطات السورية شرحت للمنسق الخاص في ١١ شباط/فبراير أن الجمهورية العربية السورية لا تملك حالياً القدرات التقنية اللازمة لترسيم حدودها مع لبنان، كما أنها لم تعين أعضاءها في اللجنة.

٥١ - أشرتُ في تقاريري الأخيرة عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى اعتزامي تعزيز العملية الدبلوماسية الرامية إلى حل قضية مزارع شبعا وفقا للفقرة ١٠ من ذلك القرار. وقد أجريت مشاورات بشأن هذه القضية خلال الزيارة التي قمت بها للمنطقة في كانون الثاني/يناير ومن خلال المنسق الخاص. إلا أنه ليس في وسعي الإبلاغ عن إحراز تقدم ذي شأن في هذا الموضوع. وفي حين يواصل المسؤولون السوريون التأكيد أن مزارع شبعا هي منطقة لبنانية، يؤكد مسؤولون في كل من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل أن حل هذه القضية هو مسألة يجب حلها في سياق حل قضية الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالتعريف الجغرافي لمزارع شبعا، فإنني لم أتلق حتى الآن

ردا رسميا بشأن التعريف المؤقت لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية رغم الطلبات المتكررة.

ثالثا – أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٢ – لا يزال أمن وسلامة موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يمثل أولوية. وخلال أزمة غزة، ازداد عدم استقرار الحالة الأمنية عموما في جنوب لبنان وتلقت البعثة، في عدد من المناسبات، تحذيرات بوجود تهديدات محددة. وواصلت القوة المؤقتة والسلطات اللبنانية والجيش اللبناني تعاونها وجهودها المشتركة لكفالة التصدي على النحو الملائم للتهديدات الأمنية التي تتعرض لها القوة المؤقتة. ورغم أن من واجب جميع الأطراف ضمان أمن وسلامة القوة، ورغم تحمل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن سيادة القانون والنظام، فإن القوة المؤقتة تعيد النظر بانتظام في إجراءاتها وتركز على مسالة تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها موظفوها ومعداتها ومنشآتها، وذلك بالاقتران بتنفيذ ولايتها.

٥٣ – وتواصل السلطات الإسبانية واللبنانية إجراء تحقيقاتها في الهجوم الذي وقع في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على القوة، وأدى إلى مقتل ستة من أفراد حفظ السلام العاملين مع الكتيبة الإسبانية. وتجري حاليا معاينة الأدلة التي أتيحت لكلا الطرفين بعد الاجتماع المشترك الأخير الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وسيصدر تقرير مفصّل عن ذلك قريبا. وفي الدعوى المقامة ضد عدد من المتهمين بمجموعة من التُهم الإرهابية، بما فيها الهجوم الذي تعرّضت له القوة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على جسر القاسمية، عُقدت جلستان في ١٤ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير، جرى خلالهما استجواب المتهمين الثمانية المحتجزين. ويحاكم المتهمون الستة الباقون غيابيا. وقد رُفض التماس بنقل القضية من المحكمة العسكرية إلى محكمة مدنية. وفيما يتعلق بالهجوم الذي تعرّضت له القوة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بالقرب من صيدا، تحتجز السلطات اللبنانية مشتبها به واحدا في حين لا يزال أربعة آخرون فارين من العدالة. وعُقدت جلسة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ومن المقرر عقد الجلسة التالية في ٢٧ آذار/مارس. وإن لم يكن من الممكن إحضار المتهمين الطلقاء إلى المحكمة في الجلسة القادمة، فسوف تباشر المحكمة النظر في القضية وتحاكمهم غيابيا.

رابعا – نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٤ – في ١٨ شباط/فبراير، بلغ القوام العسكري للقوة المؤقتة ما مجموعه ٥٩٩ ١٢ فردا، إضافة إلى ملاك من الموظفين المدنيين يتألف من ٣٣١ موظفا دوليا و ٦٥٦ موظفا وطنيا. ويدعم القوة ٥١ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة يعملون في فريق

المراقبين في لبنان. وتسير الأعمال الهندسية لتوسيع مقر القوة في الناقورة وفقا للجدول الزمني المقرر وستبدأ المرحلة الأولى من النقل التدريجي لمعدات البعثة ومرافقها في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتُبذل الجهود لضمان الحصول على أصول المراقبة الجوية المحسّنة التي تحتاجها القوة.

٥٥ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر، انخفض عدد السفن التابعة لفرقة العمل البحرية من ١٢ سفينة إلى ٩ سفن. وتتألف فرقة العمل في الوقت الحالي من فرقاطتين وثلاثة طرادات وثلاثة زوارق مخصصة للدوريات وسفينة واحدة للدعم. وأدى انخفاض عدد الفرقاطات بوجه خاص إلى إبقاء الطرادات، التي يجري التعويض بها عن النقص في الفرقاطات، تعمل في البحر لفترات زمنية طويلة جدا. ولا تستطيع فرقة العمل البحرية، بتشكيلتها الحالية، مواصلة الاضطلاع اضطلاعا تاما بولايتها لفترة طويلة من الزمن. وفي نهاية شباط/فبراير، ستقوم القوة البحرية الأوروبية، التي تقودها فرنسا حاليا، بتسليم قيادة فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى بلجيكا.

خامسا - ملاحظات

٥٦ - ارتفعت حدة التوتر بشكل كبير على طول الخط الأزرق نتيجة للهجمات الصاروخية التي شُنت أثناء الأعمال القتالية التي جرت في غزة. وهددت هذه الهجمات والنيران التي أُطلقت ردا عليها الترتيبات الأمنية والترتيبات المتعلقة بالاتصال المنشأة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعرّضت اتفاق وقف الأعمال القتالية للخطر. ومثّلت هذه الفترة أخطر تحدٍ واجهه الطرفان والقوة المؤقتة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكنت شاهدا مباشرا على تصاعد التوتر خلال الجولة التي قمت بها في المنطقة في كانون الثاني/يناير، وشملت زيارة إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية. وفي الوقت ذاته، شَعَرتُ بالتفاؤل للتدابير التي اتخذتها جميع الأطراف لتفادي التصعيد. وأعتقد أن الآليات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مثّلت رادعا فعالا وحالت دون تصعيد الحالة في جنوب لبنان. ومع ذلك، فإن واقعة إطلاق الصواريخ في ٢١ شباط/فبراير أمر يبعث على القلق.

٥٧ - وشكّل إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل، وهذا ما أدينه بكافة الأحوال، انتهاكات خطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد نُفذت هذه الأنشطة العدائية من داخل المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، وهي منطقة ينبغي أن تكون خالية من أي أفراد مسلحين وأي معدات أو أسلحة غير مأذون بها، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومما يبعث على القلق العميق أن الهجمات الصاروخية التي وقعت في ٨ و ١٤ كانون الثاني/يناير كانت قد شُنت من مواقع قريبة من مناطق مأهولة بالسكان، بما في ذلك مدرسة كان يشغلها تلاميذ في ذلك الوقت، معرّضة حياة المدنيين الأبرياء

للخطر. وتقع على كاهل السلطات اللبنانية المسؤولية الرئيسية عن كفالة خلو المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق من أي أفراد مسلحين أو أي معدات أو أسلحة غير مأذون بها. وتدعم القوة المؤقتة الجيش اللبناني في هذا المسعى.

٥٨ - وما يثير القلق الشديد أيضا هو قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بالرد على النيران بإطلاق قذائف مدفعية باتجاه الأراضي اللبنانية يومي ٨ و ١٤ كانون الثاني/يناير بدون إخطار القوة المؤقتة. وعرَّض هذا القرار للخطر حياة المدنيين اللبنانيين الأبرياء وأفراد القوة وجنود الجيش اللبناني الذين كانوا حينئذ يسيّرون دوريات كثيفة في المنطقة. أما بالنسبة للحادثة التي وقعت يوم ٢١ شباط/فبراير، فعلى الرغم من إخطار جيش الدفاع الإسرائيلي القوةَ باعتزامه الرد على النيران، تجدر الإشارة إلى أن اتفاق وقف الأعمال القتالية يقتضي من إسرائيل إخطار القوة فورا بما إذا كانت قد تعرضت لإطلاق النيران والامتناع عن الرد إلا إذا كان الوضع يستوجب ذلك بشكل واضح للدفاع الفوري عن النفس، والقيام، بدايةً، بمنح القوة والجيش اللبناني فرصة التصدي لهذه الاعتداءات.

٥٩ - ويظل الجيش اللبناني شريك القوة المؤقتة الرئيسي في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زلت أحث الحكومة اللبنانية على الحرص على أن يبقى للجيش اللبناني وجود في الجنوب يتناسب مع المهام الكبرى التي يجب عليه تأديتها فيه، وذلك بما يتفق مع ما على لبنان من واجبات بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، أخذت علما بالزيادة السريعة التي طرأت على عدد جنود الجيش اللبناني، ولا سيما الوحدات المتخصصة، في الجنوب أثناء فترة التوتر الحاد الذي ساد منطقة عمليات القوة؛ وبالزيادة الكبيرة في عدد العمليات المشتركة التي نفذت مع القوة المؤقتة وما زالت تُنفذ منذئذ. وما فتئ الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي يشكل أمرا حيويا للجيش اللبناني ليصبح قوة قادرة ومجهزة على النحو المناسب تتمكن من الاضطلاع بالمسؤولية الأمنية على نحو فعال في منطقة العمليات الحالية للقوة.

٦٠ - وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات على مواصلة التزامها بالقوة المؤقتة وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس من المغالاة التشديد على ضرورة تواصل هذا الالتزام وهذا الدعم، بما في ذلك المساهمة بالقوات والأصول اللازمة، لتمكين القوة من تأدية جميع الأنشطة المكلفة بها برا وبحرا، على نحو فاعل ودقيق. وأود أن أثني شديد الثناء على قائد القوة والأفراد العاملين في عملية حفظ السلام هذه، العسكريون منهم والمدنيون، الذين يستمرون في تأدية دور فاصل في المساعدة على إشاعة السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وعلى المنسق الخاص لشؤون لبنان والموظفين العاملين في مكتبه. وفي الوقت نفسه،

ما زلت قلقا على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وأحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزامها بكفالة سلامتهم وأمنهم.

٦١ - وإن القوة المؤقتة، بالشراكة مع الجيش اللبناني وبفضل التزام ومساهمات البلدان المساهمة بقوات ووحدات بحرية، تشكل رادعا قويا لتجدد الأعمال القتالية وتضع الأساس الذي يمكن بل ويجب أن تقوم عليه عملية تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقد تحقق ذلك بفعل نشر أعداد كبيرة من القوات والوحدات البحرية التي تكلف موارد مالية هائلة، وبفضل الالتزام الذي أبداه العديد من البلدان المساهمة بقوات. لكن لا يمكن الإبقاء على هذا الوضع إلى أجل غير مسمى، لذلك ينبغي اغتنام الفرصة التي يتيحها نشر القوة المؤقتة. ويعود الأمر الآن للطرفين المعنيين أن يستغلا هذه الفرصة للتحرك من أجل إيجاد حل طويل الأجل على نحو ما يتوخاه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولتحقيق ذلك، أدعو الطرفين إلى التركيز على بحث جميع المسائل العالقة.

٦٢ - ويجب على إسرائيل، وفقا لما عليها من واجبات بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الانسحاب بشكل تام من جنوب لبنان. ولتحقيق هذا الأمر، لا بد لجيش الدفاع الإسرائيلي من إنهاء احتلاله المستمر للجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المجاورة لها الواقعة إلى الشمال من الخط الأزرق. ومما لا شك فيه أن أزمة غزة غطت على المحاولات التي كانت تجري لإحراز تقدم لحل هذه المسألة. غير أنه استجدت بعض التطورات المشجعة أثناء اجتماع عقده المنسق الخاص وقائد القوة المؤقتة مع مسؤولين إسرائيليين في ٨ شباط/فبراير لبحث وضع مقترح القوة المتعلق بقرية الغجر موضع التطبيق. وإني، من جديد، أدعو الطرفين إلى المضي قدما على أساس مقترح القوة لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي وفقا لما على إسرائيل من واجبات بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٣ - وإنه ليسرني الإشارة إلى أن الطرفين قد أحرزا بعض التقدم، بالتعاون مع القوة، في عملية وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق. وأشجع لبنان وإسرائيل على مواصلة تعاونهما البناء وعلى استثمار الزخم الحالي والتسريع من عجلة وضع العلامات الظاهرة للعيان على الخط الأزرق بغية تقليص عدد الانتهاكات غير المقصودة وبناء الثقة.

٦٤ - وأدعو إسرائيل من جديد إلى الكف فورا عن تحليق أي من طائراتها فوق الأراضي اللبنانية، لأن ذلك يشكل انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويُضعف مصداقية القوة المؤقتة والجيش اللبناني.

٦٥ - وما زلت قلقا لعدم تقديم إسرائيل حتى الآن المعلومات الفنية المتعلقة بنوع القنابل العنقودية التي أطلقتها أثناء نزاع عام ٢٠٠٦ وبكميتها وبإحداثياتها الدقيقة. وأشدد على أن

هذه المعلومات مهمة لتسريع وتيرة عملية إزالة هذه القنابل وتقليص عدد الإصابات في صفوف المدنيين وخبراء إزالة الألغام. وأحث الحكومة الإسرائيلية على التحرك فورا لتوفير هذه المعلومات بأقصى سرعة.

٦٦ - ويشكل تواجد جماعات مسلحة غير خاضعة لسيطرة الدولة خطرا متواصلا يتهدد سيادة لبنان واستقراره ويعوق تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بحذافيره.

٦٧ - وثمة أمر يبعث الأمل في نفسي هو انطلاق الحوار الوطني الذي يتناول الجوانب الأساسية للعلاقة بين الدولة والجماعات المسلحة. وعُقدت في إطاره حتى الآن أربع جلسات تم التوصل فيها إلى اتفاق بشأن الآليات الكفيلة بالدفع قدما بالنقاشات. وإني أدعو الزعماء اللبنانيين إلى أن يكونوا على مستوى الآمال التي عُقدت على الحوار الوطني ويعالجوا هذه المسائل الجوهرية التي يواجهها البلد.

٦٨ - وما برح يساورني القلق إزاء استمرار وجود معسكرات تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة في لبنان وإزاء الخطر الذي تشكله هذه المعسكرات على استقرار لبنان. وأدعو الحكومة اللبنانية إلى إزالتها، على غرار ما اتُفق عليه في الحوار الوطني، وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية، التي لها تأثير على هاتين الجماعتين، إلى مؤازرة الجهود المبذولة لتحقيق ذلك. ويؤسفني ألا تكون الجمهورية العربية السورية، على نحو ما نقله إلى المنسق الخاص كبار المسؤولين في دمشق في ١١ شباط/فبراير، مستعدة للتعاون في هذه المسألة.

٦٩ - ويجب عدم تأخير عمليتي ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وتعليمها، بدءا من تفعيل لجنة الحدود اللبنانية السورية. ولا بد من ترسيم الحدود لما لذلك من أثر إيجابي على العلاقات بين البلدين. وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون بدون إبطاء مع الحكومة اللبنانية في سياق ما تتخذه من خطوات ملموسة وعملية لتحقيق هذا الهدف، وذلك بما يتفق والقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). والأمم المتحدة مستعدة لتوفير المساعدة للطرفين، حسب الاقتضاء.

٧٠ - وسأواصل بذل جهودي الدبلوماسية لحل مسألة مزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبالرغم من عدم استعداد إسرائيل والجمهورية العربية السورية لحلها في الوقت الراهن.

٧١ - ومن ضمن الجوانب الأساسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) مراقبة الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية واحترام الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى لبنان، فورا وبلا شروط. ويتعين تنفيذ هذين الأمرين على نحو كامل وبدون أي استثناء لما لهما من أهمية

حاسمة لكفالة وقف ورود الأسلحة إلى الجماعات التي لا تخضع لسيطرة الدولة. ومن واجب الأطراف المعنية في المنطقة، بخاصة الأطراف التي تربطها صلات بحزب الله وسائر الجماعات في لبنان، التقيد تماما بحظر الأسلحة. وإن أي انتهاك له يشكل انتهاكا لسيادة لبنان وتهديدا لاستقراره ولاستقرار المنطقة ككل.

٧٢ - ومع أنه ينبغي القيام بالمزيد لتحسين إدارة الحدود في لبنان، بدأت الجهود التي تبذلها الحكومة تؤتي ثمارها. وفي هذا الصدد، أشيد بالحكومة للخطوات الأولية التي اتخذتها لوضع استراتيجية شاملة بشأن الحدود، على غرار ما دعا إليه الفريق المستقل الثاني لتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية في تقريره. وأنا أشجعها على متابعة جهودها هذه. وإني أعرب عن امتناني للدول المانحة التي ما برحت تقدم إلى لبنان المساعدات التي تشتد إليها الحاجة في هذا المجال. وإن وضع استراتيجية لبنانية لإدارة الحدود سيوفر آلية مفيدة لتنسيق هذه المساعدات، على نحو ما ركز عليه تقرير فريق التقييم. وأشجع الحكومة اللبنانية على التحاور مع الجهات المانحة بشأن ماهية الخطط التي يجري إعدادها، ليتسنى استخلاص الدروس من المشاريع السابقة، من بينها القوة المشتركة لمراقبة الحدود، تحضيرا للمرحلة المقبلة.

٧٣ - وبدون المساس بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل، يتعين، بدون إبطاء، اتخاذ خطوات ملموسة وعملية، من بينها سن قوانين جديدة، لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأشيد بالحكومة اللبنانية للخطوات التي سبق أن اتخذتها في هذا الصدد. غير إني أحثها على مواصلة جهودها بل على بذل المزيد. كما إنني، بينما أشكر البلدان المانحة التي استجابت بسخاء للنداءات التي وجهتها الحكومة اللبنانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لإعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين والمناطق اللبنانية المجاورة له، أوجه من جديد ندائي لتقديم تبرعات إضافية تمس إليها الحاجة.

٧٤ - ومن الواضح أن وفاء الطرفين بما عليهما من واجبات لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يقتضي عزما سياسيا لا يلين في إسرائيل وفي لبنان على حد سواء. ومن هذا المنطلق، ستحمل الأشهر القادمة معها تحديات جديدة وأيضا فرصا جديدة لكلا البلدين. وأتوقع من الطرفين اغتنام الفرصة لبذل جهود إضافية لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بحذافيره بغية الانتقال من المرحلة الحالية أي مرحلة وقف الأعمال القتالية إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل بين لبنان وإسرائيل.

٧٥ - وستطرح الحملات الانتخابية في لبنان، التي ستسبق الانتخابات النيابية في ٧ حزيران/يونيه، تحديات ستكون بمثابة اختبار للاستقرار المحلي الهش في البلد. ومع أن جو الهدوء النسبي السائد حاليا في لبنان يبعث الأمل في النفس، فإني أدعو جميع الزعماء اللبنانيين إلى ضبط النفس، بخاصة أثناء الحملات الانتخابية، والعمل على أن تجري الانتخابات بحرية ونزاهة وبمنأى عن أي أعمال عنف وترهيب وتحريض.

٧٦ - كما إن من دواعي تفاؤلي التقدم الذي تشهده العلاقة الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ولا سيما على صعيد إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وإني أتطلع إلى إنجاز الخطوات المتبقية في هذا الصدد عما قريب، عل نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراراته.

٧٧ - وما زلت مقتنعا بشكل راسخ بأنه يجب علينا عدم ادخار أي جهد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وهذا أمر مرتبط عضويا بسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي.